

رمضان.. موسم الحصاد الوفير

جمعيات تمارس النصب باسم عمل الخير

مواطنون: استغلال العمل الخيري لدعم أنشطة حزبية

● مع تعدد مسميات الجمعيات الخيرية إلا أن منها من ترفع شعار العمل الخيري لتمارس من ورائه مختلف أساليب النصب والاحتيال لأخذ أموال الناس باسم الفقراء والمساكين... فمن الملاحظ أنه بتعدد تلك الجمعيات وكثرتها تزداد وتنوع أساليب النصب والاحتيال التي يقوم بها ويمارسها القائلون على تلك الجمعيات التي تجمع كثيراً ولا توزع إلا اليسير مما تلثته من عباد الله.

فايز البخاري

الشؤون الاجتماعية

عازمون على إيقاف المخالفين

كل ذلك دفعنا إلى القيام بهذا التحقيق للوقوف على ملامح هذه الظاهرة التي استشرت مؤخراً بشكل ملفت، والتي تزداد بواردها بشكل كبير كلما هل شهر رمضان المبارك، حيث لا يكاد يخلو مسجد من فراش مبسوط أو «غرفة» وشال ممدود للتسول باسم الجمعيات الخيرية» مع احترامنا وتقديرنا للجمعيات التي تعمل للفقراء والمساكين فعلاً وتجد روح الإخاء والتكافل الذي حفنا عليه ديننا الإسلامي الحنيف.. وتعمل بعيدة عن المطامع الدنيوية والمصالح الحزبية وأية أهواء أخرى..!

في البداية لبد أن نعرض على تعريف النصب الذي يعده بعض علماء الاجتماع أقيح أنواع الكذب لأنه مرادف للاحتيال الذي يعني فيما يعنيه أخذ أموال الناس بالباطل، ومن يقف على خفيات عدد من الجمعيات التي تسم نفسها بالخيرية يجد أنها تكذب كثيراً وتحتال مسراً من أجل سلب الناس أموالهم بطرق الاحتيال وبهجة أنها تقوم بإصالتها إلى مستحقيها من اليتامى والأرامل والمساكين وطلاب العلم وبناء المساجد ونصرة المجاهدين وغير ذلك..

وعن خطر تخفي هذه الظاهرة وضرورة التصدي لها.. «الميثاق» أخذت آراء بعض المواطنين والمختصين.. الأخ عبده قايد الوهيب قال مستثناً في البداية: هل يُعقل أن كل تلك الأموال التي تجمعها تلك الجمعيات التي زاد عددها بشكل كبير والتي لم تعد تخلو منها حارة، تذهب إلى مستحقيها من المساكين والفقراء والأرامل واليتامى؟!.. ويحبك أنا عن نفسي أشك بذلك فهي من الكثرة بحيث لو وزعت بحق وبإمانة على مستحقيها لما بقي في مجتمعنا أي فقير أو مسكين، ولكن للأسف تذهب الأموال معظمها إلى جيوب القائمين عليها الذين يحرسون على استغلالها لمصالحهم الشخصية ولا يكاد يظهر لها أثر على صعيد الواقع الملموس في حياة المحتاجين للون والمساعدة.

على أبواب المساجد

من جانبه يقول الأخ فيصل علي مصلح أنه دائماً ما يلاحظ هذا السلوك الغريب على مجتمعنا، وأنه كان في البداية يتعاطف مع أندية تلك الجمعيات ويحاول التبرع لهم بأي مبلغ يستطيع عليه تحت تأثير الياقات البارزة والشعارات البراقة التي يرفعها القائمون على تلك الجمعيات، والتي يدغدغون



يُعمل فيه أن يراقب الله قبل كل شيء، والأى ينفق تلك الأموال التي تجمع باسم الأعمال الخيرية إلا على من يستحقها من الفئات التي حددها الله في محكم كتابه العزيز «إنما الصدقات للفقراء والمساكين واليتامى والغارمين وفي الرقاب والعاملين عليها».

وأما ما عدا ذلك من إنفاق فهو يصب في خاتمة الكذب والنصب والاحتيال الذي يبطن غير ما يظهر، ويحتال لجمع المال بشعار يختلف عن الشعار أو المجال الذي يتم فيه صرف تلك الأموال، وهذا بحد ذاته احتيال محض، ونصب الواقع الملموس.

ويؤكد سلطان سيف على أنه مازال يتمسك برأي الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمة الله عليه إزاء القائمين على بعض هذه الجمعيات بقوله: إنهم لا يحرصون على أن تكون الصدقات لليتامى والفقراء والمساكين والغارمين وفي الرقاب والعاملين عليها بالتساوي والترتيب القرآني، لكنهم يبدؤون بالعاملين عليها ولا يضمنهم بعد ذلك ماذا يتبقى للفقراء والمساكين والمحتاجين.

الضمير هو الرقيب

بدورها تقول الأستاذة نور عابد- الوكيل المساعد لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: نحن في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وعملاً بالحق القانوني الذي كلفه الدستور لمثل هذه الجمعيات لا يسعنا إلا أن نصدر التراخيص للجمعيات التي تستوفي كافة الشروط القانونية، ولا نستطيع أن نحاسب الناس على ضلالتهم وخفاياهم وبواطنهم، لأن الباطن لا يطلع عليه إلا الله، وعمل الخير هو بأكمله عمل باطني ويجب على من يقول أنه

إلى جمعية حماية المستهلك

■ لقد عودتنا جمعية حماية المستهلك التي تعد من أنشط منظمات المجتمع المدني على النزول الميداني إلى كافة الأسواق التجارية والمحلات الخاصة ببيع المواد الغذائية والاستهلاكية ومتابعة كل ما يدخل الأسواق عبر كافة المنافذ والتعاون مع الحكومة في كشف المواد غير الصالحة للاستخدام والقيام بإتلافها.. لكنها هذه المرة يبدو أنها قد دخلت في سبات عميق، حيث نلسم ونرى منذ أواخر شهر شعبان المنصرم معظم الأسواق وهي تعج بالمواد الغذائية مجهولة الهوية التي تباع على الأرصفة دون حسيب أو رقيب.

ومن خلال إطلاعنا على بعض تلك المنتجات وجدنا أنها غير صالحة البتة للاستخدام الإنساني، كونها قد انتهت صلاحيتها، ناهيك عن رداءة جودة الصنعة وسوء التخزين والنقل والعرض الذي يتم على العراء وتحت أشعة الشمس، كما ان اقبال المواطنين على شرائها يعود لرخص أسعارها وغياب التوعية الصحية التي تبين مخاطرها والتي كان من الواجب على جمعية حماية المستهلك القيام بها لمواجهة مثل هذه الممارسات التي تشكل خطراً يهدد حياة وصحة الكثير من الناس الذين يتهاوتون على شراء تلك السلع دون علم بمخاطرها وأضرارها الصحية عليهم..

فهل سنرى قريباً جداً تحركاً ميدانياً مكثفاً لجمعية حماية المستهلك وتوعية إعلامية عبر كافة الوسائل الإعلامية لوضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة التي تنتشر في كل مكان من حولنا...؟ نأمل ذلك حتى لا نفقد الثقة بالجمعية.

فهل سنرى قريباً جداً تحركاً ميدانياً مكثفاً لجمعية حماية المستهلك وتوعية إعلامية عبر كافة الوسائل الإعلامية لوضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة التي تنتشر في كل مكان من حولنا...؟ نأمل ذلك حتى لا نفقد الثقة بالجمعية.

التزامات اليمن بحقوق الطفل تنتزع إشادة «اليونسيف»



وبشفافية مطلقة، إيماناً منها بأن التحولات الجوهرية في البلاد لا تحدث إلا بتعاون فاعل من أوساط المجتمع، خاصة المعنيين فيه.

وذكر الحكيم أن من الجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية في هذا الصدد إصدار الكثير من التشريعات حول حقوق الطفل وقانون الأحداث وقضاء الأحداث، التي جانب إبرام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اتفاقيتين مع منظمة العمل الدولية للحد من عمالة الأطفال، وتبني حملات توعية في مختلف المحافظات وخاصة المحافظات ذات الكثافة السكانية والزراعية للحد من عمل الأطفال، وكذا صدور القرار الوزاري عام ٢٠٠٥م، القاضي بتشكيل لجنة من وزارة الداخلية وحرس الحدود والشؤون الاجتماعية والعمل في اليمن التي بجانب وزارة الشؤون الاجتماعية والتنمية في المملكة العربية السعودية للحد من ظاهرة تهريب الأطفال.

أشادت منظمة اليونسيف بالتزام اليمن باتفاقية حقوق الطفل الدولية.. وقالت مسئولة برنامج حماية الأطفال التابعة للمنظمة نورا الكسادي- إن المشاركة الفاعلة من الجهات الحكومية وغير الحكومية تجسد الالتزام بما صادقت عليه اليمن من موائيق ومعاهدات دولية منها اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري الملحقان بها وإعدادها للتقارير بكل شفافية ومصداقية حول مستوى الانجاز والجهود الحثيثة التي تبذلها الجمهورية اليمنية بكافة الشرائح لتحقيق المصلحة الفضلى للطفل.

الي ذلك أكد وكيل أول وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عبده الحكيم- أن إشادة اليونسيف جاءت ثمرة للجهود المبذولة من قبل الحكومة اليمنية في مجال رعاية الطفل، والتي تمد يد المساعدة لكل منظمات المجتمع المدني

الحكومة باركت «إتحادهم» وأعلنت دعمها هم..

المهمشون يؤكدون حضورهم

الاتحاد.. منوهة إلى أنهم في الوزارة سيقدّمون كافة التسهيلات والدعم والتشجيع لهذا الاتحاد حتى يثبت فاعليته في الأوساط المجتمعية. وذكرت أن قانون الجمعيات قد أجاز لهؤلاء المهمشين أن يحصلوا على دعم من أية منظمة دولية شريطة أن يتم إبلاغ الوزارة بالجهة الداعمة كي يتم مراقبة أوجه الصرف وفقاً للصلاحيات التي خولها القانون للوزارة. جدير بالذكر أن هذا الاتحاد يجيئ ثمره لجهود أبناء هذه الفئة المهمشة من الذين نالوا قسماً وافرًا من التعليم، والذي حاولوا مراراً إنشاء جمعية للمطالبة بحق الحياة الكريمة، فكتلت جهودهم مؤخراً بإعلان إنشاء اتحاد وطني لرعاية الفئات الأشد فقراً.

نعمان قائد رئيس اتحاد الفئات الأشد فقراً في اليمن أكد أن الاتحاد معني بتصويب النظرة القاصرة تجاه هذه الفئة المهمشة، والتعاون مع الحكومة في توضيح الاحتياجات الأساسية للمهمشين لوضعها بعين الاعتبار عند رسم خطط التنمية الوطنية.

أعلن الخميس الماضي بصنعاء تأسيس الاتحاد الوطني لرعاية وتأهيل الفئات الأشد فقراً، أو المهمشين الذين يطلق عليهم «الأخادم».. وتأتي هذه الخطوة في إطار توفير الحياة الكريمة لذوي المهن المرفوضة اجتماعياً والذين يعيشون في أطراف المدن في بيوت الصفيح والأكوخ الخشبية، ويقدر عددهم بأكثر من نصف مليون نسمة. اتحاد المهمشين هذا يعتبر دعوة لضرورة تنويع النظرة الاجتماعية القاصرة نحوهم، والتخلص من الموروث الثقافي الذي ساعد على تفشي الفقر والامية في أوساطهم، وكذا مساعدة هذه الفئة على الاندماج في المجتمع، وهو ما قابلته الحكومة بتجاوب كبير، تمثل في إنشاء مدينة خاصة بهؤلاء المهمشين وتوفير كافة المتطلبات وتوظيف عدد منهم ومساعدتهم على طريق ادماجهم في المجتمع وكي لا يظلوا يشكلون عبئاً أو عالة على أحد.

وفي هذا السياق أكدت الدكتورة أمّة الرزاق على حمد- وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل- أن الحكومة ترحب بهذه الخطوة وتبارك تأسيس هذا

آليات لتوزيع مساعدات مؤسسة الصالح

للتنمية، حتى يتم قطع السنة المشككين والمعرضين الذين يشككون بنزاهة توزيع المساعدات التي تقدمها المؤسسة.

مؤكداً على أن كافة المساعدات الغذائية أو الكمالية كالملابس وكسوة العيد، سيتم توزيعها على الأسر المحتاجة، ولن يقتصر توزيعها على فئة أو شريحة بعينها كما هو داب بعض الجمعيات بل ستشمل جميع المحتاجين.

جديراً بالذكر أن المساعدات الغذائية التي تقدمها مؤسسة الصالح خلال شهر رمضان من كل عام قد لقيت اصداً طيبة من قبل كافة المواطنين، وأصبح لها حضور واسع ودور يحظى بالاحترام والتقدير بين أوساط المجتمع بأسره.

تتعد خلال هذه الأيام في كافة المحافظات والمديريات الاجتماعيات التي تضم أعضاء من المجالس المحلية مندوبين من مؤسسة الصالح لوضع الخطط الكفيلة بإصصال المساعدات الغذائية التي تقوم المؤسسة بتوزيعها سنوياً في عموم مديريات الجمهورية على الأسر الفقيرة والمحتاجة.

وأوضح الأخ شائف العنسي رئيس وحدة الاعلام والعلاقات العامة بمؤسسة الصالح أنه تم التواصل مع كافة المجالس المحلية في عموم مديريات الجمهورية من أجل ضمان وصول تلك المساعدات الغذائية إلى مستحقيها الفعليين.. مشيراً إلى أنه تم دراسة أوضاع الأسر المحتاجة من قبل لجان البحث الاجتماعي التي تتبع مؤسسة الصالح الاجتماعية

